

المرحان الركن ثلاثة أسواط ثلاثا شوط وعليه مسمى في البدائع  
 فقال المفسر ومن منه أكثر الشواط وهو ثلاثة أسواط وأكثر الشوط  
 الرابع وقد كان الشوط الواحد مفروض بالكتاب والستة الباقية  
 يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم جعلها بياناً للكتاب فيكون الجميع  
 فرضاً ويحتمل أنه فعلها ابتداءً فيكون واجبا جعلنا في النصف بياناً  
 للكتاب فيكون فرضاً وفي النصف الثاني ابتداءً فيكون واجبا عملاً  
 بالاحتمالين كذا في الوجيز قال ابن القمام والذي أدين الله به أنه لا  
 يخزي دون السبع ولا يجازي تقصير النبي كما هو مذهب الأئمة الثلاثة  
 انتهى قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب **قوله**  
 وكذا التي ثبت بينه وبين الخليفة الخ أقول أن كلام الماتن **قوله**  
 وواجباته التي القادر أني أخزى يعني من الواجبات كونه منقرا  
 الخطم والابتداء من البحر الأسود على قول كما سبق عدّها في واجبات  
 مطلق الطوائف قد ذكر **قوله** وفيه انه ركن لا شرط أقول كأنه أراد  
 بالشرط الفرض مجازاً حتى فينبط اطلاق المقيد على المطلق مما مل لهذا  
 فتأمل **قوله** الا ان قوله جعلنا على الاعادة الخ أقول ظاهر عبارته  
 ان مراد ابن القمام بالاعادة الاعادة بلا سبب يقتضيها لاهاج  
 للدوامة عندنا وليس كذلك وفيه عبارة ابن القمام ولو جئنا  
 الجمع جعلنا قوله بمنع الاعادة بسبب اطلع علمه توجب اعادة  
 المؤدي أو لا انتهى وقال ان بلعي وهذا الاحتلاف راجع الى انه  
 صلى الله عليه وسلم كان يتكرر منه العود الى البيت فوري كل واحد تارة  
 غيره

عنده كما اختلفوا في وقت احرامه صلى الله عليه وسلم على ما  
 بينا وبينه كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه  
 السلام كان يزور البيت ايام منى **قوله** يعلم الخ اي بعد ان  
 يفتتحها بالتكبير ثم يجده الله ويكبره ويشتي عليه ويصلي  
 على النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في نظائرها **قوله** خلافاً لغيره  
 واختلفوا في بناء الخلفان فيقبل منى على انها من توابع مكة  
 عندها خلافاً له وهذا غير سديد والصحيح انه منى على  
 انها تنصرف في ايام الموسم عند هلالها بنا وتقبل اليها الاسواق  
 ويحضرها والوقايف كذا في البحر الرائق **قوله** اي ايام الموسم  
 قال في البحر الرائق وفي المحيط قبيل انما يجوز الجمعة عندها يعني  
 يعني في ايام الموسم لا في غيرها وقيل يجوز في جميع الايام لان منى  
 من فناء مكة انتهى وقد علمت فساد كونها من فناء مكة فنصح  
 تخصيص جوازها بايام الموسم وانها تصير مصرافاً في تلك الايام  
 وقرينة في غيرها قاله في فتح القدير انتهى **قوله** واما ايام الموسم  
 فليس له ذلك سواء كان مقبلاً او مسافراً **قوله** ان كان  
 مقبلاً يجوز وان كان مسافراً لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في  
 البدائع كما في البحر وفي الدر المنثور وجازت الجمعة عنى الخليفة  
 او امير الحجاز والعراق او مكة انتهى في طلب الفرق بين امير  
 الموسم والعراق حيث لم يجز للاول وجوز للثاني والله اعلم  
**قوله** للاشتغال فيه باعمال الحج فانقص ذلك التحفيف لا  
 كونها ليست من مصر او اما عدم صلاة العيد بمكة فالله اعلم

انما قوله الجمعه عندها  
 على ايام الموسم  
 يدل بجوز في جميع الايام  
 قد علمت فساد كونها من  
 فناء مكة  
 جازت الجمعة عنى الخليفة  
 او امير الحجاز والعراق او مكة